



**محاكمة مصر للفكر السلفي:
خطوة لفضح المتطرفين
أم بداية لصدام محتم؟**

13ص



**أنس جابر
قصة نجاح امرأة تونسية
تنكرت الدولة لإنجازاتها**

12ص



**مريم رجوي
المرشحة للرئاسة الإيرانية
متفوقون على تصدير الإرهاب**

7ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2021/06/17

06 ذو القعدة 1442

السنة 44 العدد 12092

Thursday 17/06/2021

44th Year, Issue 12092

العرب

نتائج الانتخابات البرلمانية تنسف خطاب التغيير في الجزائر

صابر بليدي

ورجعت حركة مجتمع السلم، أكبر حزب إسلامي في الجزائر، الأربعاء بالنتائج التي حققتها في الانتخابات التشريعية التي جرت السبت وشهدت نسبة مشاركة ضعيفة، وأكدت أنها ستدرس كل العروض في ما يخص تشكيل الحكومة.

وقال رئيس الحركة عبدالرزاق مقري في مؤتمر صحفي "نحن سعداء جدا بهذا النجاح. هذه نتائج تاريخية... (رغم التجاوزات الخطيرة التي سجلناها والتي أثرت على النتائج... لكن مقري اعتبر أن "رئيس الجمهورية (عبدالمجيد تبون) بريء مما وقع كما لا نتهم رئيس السلطة (الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي) لأنه لا يملك الأدوات لمعرفة ما يحدث في كل الولايات". ولا يستبعد ظهور وجوه حزبية في الحكومة القادمة ليتجسد بذلك وفاء السلطة لنفسها وإعادة استنساخ تجربة حكم بوتفليقة، التي كانت تعتمد على تحالف سمع كثيرا عبارات "ارحل" في احتجاجات الحراك الشعبي، لكنه أعاد إنتاج نفسه بنفس القوى والآليات، ولو أنه حشّر نفسه هذه المرة في تمثيل ضعيف يؤكد القطيعة العميقة بينه وبين الشارع، الذي حافظ على رفض المسار منذ بدايته رغم القمع والتضييق، لأفرز الاستحقاق نوابا حازوا على مقاعد نيابية بعشرات الأصوات فقط، كما حدث في أكبر محافظات منطقة القبائل، وتحديدا تيزي وزو وبجاية والنتين سجلنا أقل نسبة مشاركة لم تصل إلى واحد في المئة، وهو ما يعني عزلها عن التمثيل البرلماني رغم انتخاب نواب باسم المحافظين.

**الأصوات الملقاة شكلت
ظاهرة لافتة بعدما فاق
عدها سقف المليون
و200 ألف صوت**

ولم تنجح الاستعانة بالمستقلين في تبديد المقاطعة وحث الجزائريين على المشاركة في حين تسود توقعات بأن توظف الكتلة لتعطيل المناورات المحتملة داخل البرلمان.

ولم يتأخر الرفضون للانتخابات في التعبير عن موقفهم، حيث خرجت مسيرات شعبية الثلاثاء في كل من تيزي وزو وبجاية، أكدت أن "الانتخابات مسرحية"، واتهمت السلطة وعناصر الأسلاك الرسمية (الجيش والأمن) بتضخيم الانتخابات بإيعاز من السلطة.

الجزائر - وضعت نتائج الانتخابات النيابية الجزائرية السلطة في مازق مفاجئ بعدما أعادت إنتاج نفس البضاعة السياسية التي فجرت الشارع الجزائري في فبراير 2019، ونسفت بذلك خطاب التغيير الذي تروّج له السلطة منذ انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد.

وأبرزت نتائج الانتخابات التشريعية المبكرة المعلن عنها بعد أيام من الترقب والانتظار عودة قوية للأحزاب التقليدية التي كانت توالي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وهي قوى التحالف المنحل المكون من جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي، مع تبادل في المراتب بين الثاني والثالث.

وحصل حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التي قاطعها الحراك وجزء من المعارضة على 105 مقاعد من أصل 407 لتلته حركة مجتمع السلم بـ64 مقعدا ثم التجمع الوطني الديمقراطي وحليف جبهة التحرير في الحكم بـ57 مقعدا، أما المستقلون فحصلوا 78 مقعدا.

ورغم توقعات سابقة حول تراجع تلك الأحزاب لأسباب متعددة إلا أن الاستحقاق أعاد الروح إليها، لتجد السلطة -ومن ورائها البلاد- نفسها مجددا أمام نفس العوامل المستفزة التي فجرت الحراك الجزائري المستمر، وتمنح الأخير زريعة جديدة للتمسك بمطالبه ورفضه الانخراط في اللعبة الانتخابية، على اعتبار أن العملية أعادت رسكلة النظام ولا شيء من التغيير تحقق.

وتضع هذه النتائج تبون في موقف مريح حيث أن عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة المقدره بـ204 نواب يفتح الباب أمامه لاختيار رئيس للوزراء حسب مزاجه.

وتشير التوقعات إلى أن الرئيس لن يواجه أي صعوبات في تشكيل الحكومة القادمة، لاسيما وأن كل القوى الفائزة بكل نيابية معتبرة من جبهة التحرير الوطني والمستقلين وحركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة البناء الوطني وجبهة المستقبل لا تمنع في الانخراط في مسعى تبون خاصة وأن دعمها له ليس ولید اليوم بل يعود إلى شهور ماضية، غير أن الضغوطات والتجاذبات يرجح أن تكون عليه من خارج أسوار الرئاسة والبرلمان، لأن دوائر النفوذ وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية تريد فرض أسمائها في الحكومة القادمة.

لبنان يدخل مرحلة كسر العظم بين بري وعون

● الحريري صار له حليف قوي في مواجهة عون وصهره



تحالف جديد

حشر الحريري في الزاوية ودفعه إلى الاعتذار.

وشكل هذا النجاح حافظا لبري على إعادة إحياء مبادرته لتشكيل حكومة "دون لث معطل"، لكن الفئاسي عون وباسيل لا يبدو أن لديهما استعدادا لتقديم أي تنازلات تحت أي رفض بما في ذلك ضغوط الخارج وتدخلات الأصدقاء.

ويتمحور الخلاف بين عون والحريري حول تسمية الوزراء المسيحيين في الحكومة، بحسب مراقبين.

ويقول الحريري إن رئيس الجمهورية يحاول الحصول على "الثلاث المعطل" لرفيقه، ومن بين أركانه التيار الوطني الحر وحزب الله، وهو ما ينفخه عون.

وفي مسعى لتطويق الخلاف بين عون والحريري قال باسيل "نحن مع تاليف الحكومة بسرعة برئاسة الحريري فهذا الخيار نحن ملزمون به بالذات".

وأضاف رئيس التيار الوطني الحر في تغريدة على حسابه في تويتر "تريد حكومة تقوم بالإصلاحات، وإلى حين حصول هذا الأمر -وهو واجب وضروري وسريع- يمكن للمجلس (مجلس النواب) القيام بعمل كبير وإقرار الكثير من القوانين لحل الكثير من مشكلات اللبنانيين".

المعترة منذ 7 أشهر تقوم على تشكيله اختصاصيين من 24 وزيرا دون ثلاث معطل لأي كان.

وأردف رئيس مجلس النواب في بيانه قائلا "كان القاضي راضيا (في إشارة إلى عون) طالما ارتفع عدد الوزراء إلى 24 (بدل 18 وفق اقتراح سابق للحريري) وكان هناك حل لموضوع الداخلية (في إشارة إلى حديث إعلامي عن إصرار عون على توزير أحد المقربين منه في حقيبة الداخلية) إلى أن أصر الرئيس على 8 وزراء (الحزب التيار الوطني الحر/مسيحي) + 2 يسيمهم هو".

ولفت بري إلى أنه "ليس لرئيس الجمهورية حق دستوري حتى يوزير واحد؛ فهو لا يشارك بالتصويت فكيف تكون له أصوات بطريقة غير مباشرة".

وحمل رئيس الجمهورية مسؤولية "تعطل كل شيء في البلاد وكذلك معاناة الشعب" نتيجة لرفضه مبادرته "التي وافق عليها الغرب والشرق"، مشيرا إلى أن مبادرته "مستمرة" رغم ذلك.

وكان بري نجح مؤخرا في تفادي تصعيد بين التيار الوطني الحر ونيابتي المستقبل بسبب رسالة عون لمجلس النواب التي حاول من خلالها الأخير

2 و3 و4 و5 وتختصر بضرورة الاتفاق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف المعنيين حصريا بعملية التاليف (تشكيل الحكومة) وإصدار المراسيم".

وحمل بري الرئيس عون مسؤولية استمرار معاناة الشعب نتيجة لرفضه مبادرته لحل أزمة تشكيل الحكومة، معتبرا أنه ليس من حق الأخير رفض رئيس الوزراء المكلف.

وقال بري في بيانه إن "قرار تكليف رئيس حكومة خارج عن إرادة رئيس الجمهورية بل هو ناشئ عن قرار النواب أي السلطة التشريعية، والذي يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة هو الرئيس المكلف (الحريري) وفق المادة 64 من الدستور".

وأضاف أن المطلوب "حل وليس ترحالا" للحريري.

وشدد بري على أن من حقّه بناءً على طلب الحريري محاولة مساعدته في أي مبادرة قد يتوصل إليها، لاسيما أن رئيس الجمهورية الذي تعود له صلاحية التوقيع على مرسوم تشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيسها أبدى رغبة في إنجاح مبادرته.

وأطلق بري بداية الشهر الجاري مبادرة لحل أزمة تشكيل الحكومة

بيروت - أخذ رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري موقفا واضحا من رئيس الجمهورية ميشال عون ودعا إلى التزام الأصول الدستورية في تشكيل حكومة برئاسة سعد الحريري. وحرص بري الأربعاء على تذكير رئيس الجمهورية بأن مجلس النواب وراء تكليف الحريري بتشكيل الحكومة وأنه لا يحق له الاعتراض على ذلك ووضع العراقيل أمامه.

ورأت مصادر سياسية لبنانية أن موقف رئيس مجلس النواب الشيعي يعكس تضايقا شديدا من تصرفات ميشال عون ويشير إلى دخول العلاقة بينهما "مرحلة كسر العظم" مع ما يعنيه ذلك من قطيعة كاملة بينهما.

وأشارت هذه المصادر إلى أن بري يعترض على إصرار ميشال عون على الحصول على الثلث المعطل في الحكومة عن طريق تسمية وزيرين مسيحيين إضافيين محسوبين عليه فيها.

ورأت أن سعد الحريري، الذي كان هذّب بالاعتذار عن تشكيل حكومة، بات لديه الآن حليف قوي يدعم موقفه لجهة الإصرار على الاستمرار في مواجهة رئيس الجمهورية وصهره جبران باسيل من جهة والتمسك بعرض تشكيله جديدة من 24 وزيرا بالفهم مع بري.

ولم تبلغ المواجهة المتوقعة بين الرئيس الحريري ورئيس مجلس النواب الشيعي من قبل هذه الحدة التي كشفها تصريحات بري.

وجاء التصعيد من جانب رئيس مجلس النواب بعد ساعات من بيان لرئاسة الجمهورية نعى فيه عون مبادرة بري لتشكيل حكومة جديدة دون ثلاث معطل، معتبرا أن "الزخم المصطنع الذي يفتعله البعض في ملف تشكيل الحكومة لا أبق له".

وقالت رئاسة الجمهورية في بيان "تطلعنا من حين إلى آخر تصريحات ومواقف من مرجعيات مختلفة (لم يحدثها) تتدخل في عملية التاليف، متجاهلة قصدا أو عفوا ما نص عليه الدستور من الية من الواجب اتباعها لتشكيل الحكومة".

وأشارت إلى أن الية الدستور "في المادة 53 الفقرات



جبران باسيل
نحن مع تاليف الحكومة
فورا برئاسة الرئيس
سعد الحريري

أوروبا تستعد لمرحلة ما بعد الوباء بفتح الأبواب أمام المسافرين الأجانب

باريس - يتحسن الوضع الصحي في الاقتصاد الأوروبي الذي قرر إعادة فتح أبوابه أمام السياح من دول مختلفة بينها الولايات المتحدة، فيما تستعد فرنسا للتوقف عن فرض الكمامات في الهواء الطلق لأن الوضع الصحي يتحسن بأسرع مما هو متوقع مثلما أعلن عن ذلك رئيس الوزراء جان كاستكس.

ومع اقتراب العطلة الصيفية أعطى مفوضو دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين الضوء الأخضر لإضافة الولايات المتحدة إلى قائمة البلدان والأقاليم التي يمكن دخول مسافريها، حتى لو لم يحصلوا على اللقاح، إلى الاتحاد الأوروبي.

كما أعرب رئيس الوزراء عن رغبته في أن يحصل 85 في المئة من الأشخاص فوق سن الخمسين والمسنين الذين يعانون أمراضا على جرعة واحدة على الأقل بحلول هذا الموعد.

وحتى الثلاثاء تلقى حوالي 30.7 مليون شخص جرعة واحدة على الأقل وتم تحصين 16.7 مليون شخص بشكل كامل.

وفي إسبانيا وعد رئيس الوزراء بيدرو سانتشيز الأربعاء بإلغاء قريب للإلزامية وضع الكمامة في الخارج.

في المقابل ألقى قرار رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بتأجيل الفتح الكامل شهرا إضافيا بظلاله على قطاعات حيوية في البلاد.

لن يكون إلزاميا اعتبارا من الخميس إلا في ظروف معينة تتعلق أساسا بالتجمعات أو الأماكن المزدحمة أو الملاعب الرياضية.

كذلك أعلن رفع حظر التجوال المحدد عند الساعة 11.00 مساء اعتبارا من الأحد المقبل. وأوضح رئيس الوزراء عقب انعقاد مجلسي الدفاع والوزراء أن هذا القرار تم اتخاذه لأن الوضع الصحي "يتحسن بوتيرة أسرع مما كنا نتوقع".

وأضاف كاستكس أن حوالي 35 مليون فرنسي يفترض أن يكونوا قد حصلوا على تطعيم كامل بحلول نهاية أغسطس، ومن المفترض أيضا أن تكون قد أعطيت 40 مليون جرعة أولى بحلول التاريخ نفسه.

وتم توسيع قائمة الدول المستثناة من الحظر المرتبط بالسفر لتشمل ألمانيا ومقدونيا الشمالية وصربيا ولبنان والولايات المتحدة وتايوان وماكاو وهونغ كونغ.

وكان الاتحاد الأوروبي أغلق حدوده الخارجية للسفر غير الضروري منذ مارس ووضع على مدى العام الماضي قائمة يتم تحديثها دوريا تشمل الدول غير الأعضاء التي يسمح للمقيمين فيها بالسفر إلى أوروبا.

وتمكن إضافة الدول في حال سجلت أقل من 75 إصابة في أوساط كل مئة ألف من سكانها على مدى 14 يوما.

وفي فرنسا أعلن رئيس الوزراء الأربعاء أن وضع الكمامات في الخارج